

المدينة المنورة

العدد التاسع والعشرون / ربيع ثاني - جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ - أبريل - جون ٢٠٠٩ م

- الضفة تاريخها- أصحابها.
- الحياة السياسية والاقتصادية بالمدينة المنورة من خلال رحلة بيركهارت ١٢٣٠ هـ
- المدينة المنورة في عيون الرحالة الغربيين
- الإعجاز العلمي في دعاء الرسول تصحيح المدينة

٢٩



"ال" الموصولة

د. عبد الله بن عبد العزيز الطريقي
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - جامعة طيبة
بالمدينة المنورة

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على
النبي الكريم، أفصح الناس نطقاً، وأشرفهم لساناً،
وأقواهم بياناً، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فإن هذا البحث يتعلق بمسألة عميقة دقيقة، يحتاج إلى إنعام نظر
وإمعان فكر، وقد دفعني إلى كتابته ما كنت أجده في نفسي من
تساؤلات وإشكالات عندما كنت أدرس باب الموصول، فكنت أجد
النحويين يقولون: إن "أل" في "القائم" اسم موصول، وعندما يأتون على
إعراب: "جاء القائم" يقولون: فعل وفاعل، ويفعلون ما كانوا قرروه وقعدوه.
فعدت العزم منذ زمن طويل على دراسة هذا الإشكال الواقع بين التنظير
والتطبيق، ولا أزعم أنني سأأتي بجديد، ولكن أرجو أن أكون قد أبرزت
موطن الإشكال، ووُفِّقْتُ في بيان حله بالدليل والتعليل.

وقد كان عملي في هذا البحث مبنياً على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول
وخاتمة، بذلت فيه غاية جهدي، فإن أصبت فبتوفيق الله وتسديده، وإن
أخطأت فمن نفسي، وحسبي أنني حاولت، وعذري أنني اجتهدت، وأستغفر
الله وأتوب إليه من ما قصرت.

ذكر النحويون^(١) أن الموصول قسمان: حريف واسمي. **التمهيد**
فالحريف^(٢): هو كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم
يحتج إلى عائد.

وهو ستة^(٣): " أَنْ " المصدرية كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤) أي: صومكم.

و " أَنْ " المشددة كقوله: ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾^(٥). أي: إنزالنا.
و " ما " المصدرية، كقوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا الْيَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٦). أي:
بنسيانهم، وتأتي مصدرية ظرفية كقولك: لا أصحابك ما دمت منطلقاً أي:
مدة دوامك منطلقاً.

و " كي " المصدرية، كقوله تعالى: ﴿لَكِنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾^(٧).

أي: لعدم كون حرج على المؤمنين.

و " لو " المصدرية، كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٨). أي:
يود التعمير.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٨٣/٣)، وشرح التسهيل (١٨٦/١)، وأوضح المسالك (١٣٧/١) وشرح ابن عقيل (١٣٢/١)، والتصريح (١٣٠/١)، والمهمع (٢٦٤/١)، والأشموني (١٥٥/١ و ١٨٢).

(٢) ينظر التسهيل ص ٣٣، والتصريح (١٣٠/١).

(٣) عدّها بعضهم خمسة، كابن مالك في شرح التسهيل (٢٢٢/١)، وابن عقيل في شرح الألفية (١٣٢/١)، والسيوطي في المهمع (٢٦٤/١)، وذلك بإسقاط " الذي " من الموصولات الحرفية كما سيأتي.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٤.

(٥) سورة العنكبوت من الآية ٥١.

(٦) سورة ص من الآية ٢٦.

(٧) سورة الأحزاب من الآية ٣٧.

(٨) سورة البقرة من الآية ٩٦.

"الذي" كقولـه تعالى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾^(١). أي: كخوضهم، وعلى هذا يكون "الذي" مشتركاً بين الموصول الاسمي والحريفي^(٢).

ومنع ذلك بعضهم^(٣)، وقالوا: إن الأصل: "كالذين" فحذفت النون على على لغة، أو إن الأصل "كالخوض الذي خاضوه"، فحذف الموصوف والعائد، أو إن الأصل: "كالجمع الذي خاضوا"، فقال: "الذي"، باعتبار لفظ الجمع، وقال: "خاضوا" باعتبار معناه^(٤).

والموصول الاسمي قسمان^(٥): نص في معناه لا يتجاوز غيره، ومشارك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

فالنص ثمانية^(٦) "الذي" للمفرد المذكر، "والتي" للمفردة المؤنثة "واللذان واللتين" للمثنى المذكر، و"اللتان واللتين" للمثنى المؤنث، و"الألى" ويكثر مجيئها للعقلاء المذكرين، وقد تجيء لجمع المؤنث وما لا يعقل.

و"الذين" وهو خاص بجميع العقلاء، و"اللات" و"اللاء" لجمع المؤنث.

(١) سورة التوبة من الآية ٦٩.

(٢) ينظر: أوضـح المسالك (١٣٧/١)، وهو مذهب يونس، ينظر: المسائل العضديات ص (١٦٩)، وهو مذهب الفراء الفراء أيضاً، ينظر معاني القرآن (٣٦٥/١).

(٣) قال الشيخ يس: ويشكل على كون "الذي" حرفاً كون "أل" داخلة عليه؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص خواص الاسم، ينظر حاشيته على التصريح (١٣٠/١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (١٨٨/١)، والارتشاف (٩٩٦/١)، والهمع (٢٦٩/١).

(٥) ينظر: التصريح (١٣١/١).

(٦) ينظر التسهيل (١٨٨/١)، وأوضـح المسالك (١٣٧/١)، والتصريح (١٣١/١)، والهمع (٢٦٦/١).

والمشترك ستة^(١):

" مَنْ " كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(٢).

و" ما " كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾^(٣).

و" أي " كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٤).

و" ذو " الطائية^(٥) كقول الشاعر^(٦):

فإن الماء ماء أبي وجدي ❖❖❖ وبئري ذو حفرت وذو طويت^(٧)

و" ذا " بشرط^(٨) ألا تكون للإشارة، وألا تكون ملغاة في الكلام، وأن

وأن يتقدمها استفهام بـ " ما " أو بـ " مَنْ "، ومنه قول الشاعر:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ❖❖❖ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل^(٩)(١٠)

و" آل " كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾^(١١).

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ❖ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾^(١٢)، و" آل " هذه هي

(١) ينظر: شفاء العليل (٢٣٩/١)، وتوضيح المقاصد (٢٤٢/١)، وتعليق الفرائد (٢٠١ / ٢)، والتصريح (١٣٣/١)، (١٣٣/١)، والهمع (٢٧٢/١).

(٢) سورة الرعد من الآية ٤٣.

(٣) سورة مريم من الآية ٦٩.

(٤) سورة النحل من الآية: ٩٦.

(٥) احترزاً من " ذو " التي بمعنى صاحب، ينظر: التصريح (١٣٧/١).

(٦) البيت لستان بن فحل الطائي، ينظر: الأمالي الشجرية (٥٥/٣) وشعر طيئ وأخبارها (٦٠٠/٢).

(٧) الشاهد فيه استعمال " ذو " اسماً موصولاً بمعنى الذي، والبيت من شواهد الأمالي الشجرية (٥٥/٣)، وشرح

الفصل (١٤٧/٣)، والعيني (٤٣٦/١)، والهمع (٢٧٢/١)، والأشموني (١٦٦/١).

(٨) ينظر: شرح التسهيل (١٩٦/١)، وتعليق الفرائد (١٩٨/٢)، والتصريح (١٣٨/١).

(٩) البيت للبيد، في ديوانه ص (٢٥٤).

(١٠) الشاهد فيه قوله: ((ماذا يحاول)) فقد جاءت " ذا " موصولة و" ما " استفهامية والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي

يحاوله ويطلبه، وينظر: الكتاب (٤١٧/٢). وابن يعيش (١٤٩/٣)، والتصريح (١٣٩/١) والأشموني (١٦٨/١).

(١١) سورة الحديد من الآية: (١٨).

(١٢) سورة الطور الآيتان: (٥ - ٦).

التي عدّها كثير من النحويين من الموصولات، وهي موضوع هذا البحث كما سيأتي في المباحث التالية.

الفصل الأول:

تأتي "أل" على ثلاثة أقسام^(١):

القسم الأول: أن تكون حرف تعريف، وهي

"أل" وأنواعها:

نوعان: عهدية وجنسية.

فالعهدية ثلاثة أنواع^(٢): عهد ذكري، وهي

التي يتقدم لمصحوبها ذكر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾^(٣). وعهد

وعهد ذهني أو علمي، وهي التي يتقدم لمصحوبها علم، كقوله تعالى: ﴿إِذْ

هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ

يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا

﴾^(٥)، وعهد حضوري، وهي التي يكون مصحوبها حاضراً، كقوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا

﴾^(٦).

(١) ينظر: معاني الحروف (ص٦٥)، ووصف المباني(١٥٨)، والجني الداني (١٩٢) واللامات للزجاجي(ص٢١)،

والبسيط (١٧٨/١)، والمغني (٧١).

(٢) ينظر: المغني (٧٢)، وابن عقيل(١٦٨/١)، والتصريح (١٥٠/١).

(٣) سورة المزمل من الآيتين (١٥، ١٦).

(٤) سورة التوبة من الآية ٤٠.

(٥) سورة الفتح من الآية ١٨.

(٦) سورة المائدة من الآية ٣.

والجنسية ثلاثة أنواع^(١):

الأول: لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها " كل " حقيقة كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(٢).

والثاني: لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي تخلفها " كل " مجازاً، كقولك: زيد الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٣).

الثالث: لتعريف الماهية، وهي التي لا تخلفها " كل " لا حقيقة ولا مجازاً، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾^(٤).

القسم الثاني: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى " الذي " وفروعه، وهي الداخلة على وصف صريح^(٥) كاسم الفاعل واسم المفعول، وفيها خلاف سيأتي ذكره^(٦).

القسم الثالث: أن تكون زائدة - غير معرفة وغير موصولة^(٧) - وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

فالزائدة اللازمة كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة^(٨)، وكالواقعة في الأعلام^(٩) بشرط مقارنتها لنقلها إن كانت

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢٥٨/١)، والمغني (٢٧٣)، والتصريح (١٤٩/١).

(٢) سورة النساء من الآية ٢٨.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢.

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٣٠.

(٥) ينظر: التصريح (١٤٢/١).

(٦) ينظر ص ٢٣٤.

(٧) ينظر: التصريح (١٥٠/١).

(٨) ينظر: شرح الجمل (١٣٥/٢)، والهمع (١٩٠/١).

(٩) ينظر المغني (٧٤)، والأشموني (١٨٩/١)، والتصريح (١٥٠/١).

منقولة كـ"النعمان"، و"النضر"، و"اللات"، و"العزى"، أو لارتجالها إن كانت مرتجلة كـ"السموئل"، أو لغلبتها إن كانت علميتها بالغلبة كـ"البيت" للكعبة، و"المدينة" لطيبة.

وغير اللازمة نوعان^(١): كثيرة واقعة في الفصح، وخاصة بالضرورة.

فالأولى: هي الداخلة على علم منقول من مجرد منها صالح لها، ملموح أصله كـ"حارث" و"عباس". فتقول فيها: الحارث والعباس، ويتوقف هذا النوع على السماع فلا يقال مثل ذلك في محمد، وأحمد، وصالح^(٢).

والثانية نوعان^(٣): واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ النشر.

فالأول: كالدخلة على "يزيد" في قول الشاعر^(٤):

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً ❖❖❖ شديداً بأعباء الخلافة

وكالدخلة على "النفس" في قول الشاعر^(٥):

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ❖❖❖ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو^(٦)

والثانية كالواقعة في قولهم: "أدخلوا الأول فالأول"، وقولهم: "جاءوا

الجماء الغفير"^(٨)؛ لأن الحال واجب التكرير^(١).

(١) ينظر: المغني (٧٤)، وشرح ابن عقيل (١٧٣/١).

(٢) ينظر: التصريح (١٥٢/١).

(٣) ينظر: الأشموني (١٩٠/١)، والتصريح (١٥١/١).

(٤) البيت لابن ميادة، ينظر ديوانه ص ١٩٢.

(٥) الشاهد فيه إدخال "أل" على "يزيد" وذلك ضرورة. والبيت من شواهد الإنصاف (٢١٧/١)، والمغني (٧٥)،

والأشموني (١٩٢/١).

(٦) البيت لراشد بن شهاب البشكري، كما في المفضليات ص (٣١٠).

(٧) الشاهد فيه مجيء التمييز (النفس) مقترناً بـ"أل" التعريف وهو ضرورة. والبيت من شواهد شرح الألفية لابن

لابن الناظم ص (١٠٢)، وشفاء العليل (٢٦٨/١)، والتصريح (١٥١/١)، والهمع (٢٦٢/١).

(٨) الجماء مأخوذ من الجم بمعنى الكثرة، ينظر اللسان جم.

إذا استعرضنا كلام النحويين وآراءهم **الفصل الثاني: "أل"** في "أل" الموصولة وجدنا خلافاً طويلاً في هذه المسألة، وقد عبّر عن ذلك أبو حيان فقال^(٢): (ومن المختلف فيه "أل" في نحو "الضارب" و"المضروب") وإذا نظرنا إلى مذاهبهم فيها نجدها كالتالي^(٣):

الأول: أن "أل" الداخلة على الوصف كما في "الضارب" و"المضروب" اسم موصول وهو رأي الجمهور^(٤)، ومن أبرز أدلتهم على ذلك دخولها على الفعل كما في قول الشاعر^(٥):

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ❖❖❖ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل^(٦)

فقد دخلت "أل" هنا على الفعل المضارع وهو "ترضى"، وليست "أل" هنا معرفة؛ لأن المعرفة مختصة بالاسم^(٧) فلم يبق إلا أن تكون موصولة، هذا مرادهم.

(١) وهو مذهب الجمهور، ينظر: الكتاب (٣٧٢/١)، و(٣٧٣)، وأجاز يونس أن يأتي معرفة، وأجاز الكوفيون أن يأتي على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو "عبد الله المحسن أفضل منه المسيء" ينظر: توضيح المقاصد (١٢٨/٢)، والهمع (١٨/٤)، والتصريح (٣٧٤/١).

(٢) الارتشاف (١٠١٣/٢).

(٣) ينظر فيها: اللامات للزجاجي ص(٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٧٨/١)، وشرح التسهيل (٢٠٠/١)، والارتشاف (١٠١٣/٢)، وتعليق الفرائد (٢١٣/٢)، والأشموني (١٦٤/١)، والتصريح (١٣٧/١)، والهمع (٢٧٥/١).

(٤) ينظر: المقتضب (١٣/١) و(١٩)، والأصول (٣٣٢/٢)، والأشموني (١٦٤/١)، والتصريح (١٣٧/١)، والهمع (٢٧٥/١).

(٥) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه.

(٦) البيت من شواهد: الإنصاف (٥٢١/٢)، والمغرب (٦٠/١)، والمغرب (٦٠/١) والمساعد (١٥٠/١)، وتعليق الفرائد (٢١٧/٢)، والتصريح (٣٨/١)، و(١٤٢)، والأشموني (١٧٣/١).

(٧) ينظر: الأشموني (١٦٥/١).

وذكر ابن مالك أن استدلال النحويين على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل استدلال قوي إذ يقول^(١): (واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل، واستدلاله قوي؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في "الترضى" و "اليجدع" و "اليرى" و"اليروح" أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف).

ويقول ابن هشام^(٢): (وربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف).

ويقول الدماميني^(٣): (ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل).

ويلحظ من كلامهم أن أقوى أدلتهم على موصولية (أل) هو دخولها على الفعل كما مر.

الثاني: أن "أل" اسم موصول لكن على تقدير أنها جزء من "الذي"، أي: منقوصة من "الذي" وهو مذهب الزمخشري^(٤) والإسفراييني^(٥).

وأشار ابن الأنباري إلى أن ذلك مذهب الكوفيين فنسب إليهم الاحتجاج بقولهم^(٦): (وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال

(١) شرح التسهيل (٢٠١/١).

(٢) المغني (٧١).

(٣) تعليق الفرائد (٢١٤/٢).

(٤) ينظر: المفصل (١٤٣).

(٥) ينظر: لباب الإعراب (١٧٥).

(٦) الإنصاف (٥٢١/٢).

طلباً للتخفيف، قال الفرزدق:
ما أنت بالحكم الترضى حكومته ❖❖❖ **ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل**
 أراد: الذي ترضى).

وقال الرضي في معرض كلامه عن "أل" الموصولة^(١): (وذهب
 الزمخشري إلى أنها منقوصة من "الذي" وأخواته؛ وذلك لأن الموصول مع
 صلته التي هي جملة: بتقدير اسم مفرد فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة
 بكون أحد جزأها جملة فخفف الموصوف تارة بحذف بعض حروفه، قالوا
 في "الذي" "الذي" و"الذي" بسكون الدال ثم اقتصروا منه على الألف
 واللام).

وقال المالقي^(٢): (وأما وصلهم لها [يعني "أل"] بالجملة من المبتدأ
 وخبره.

في قول الشاعر^(٣):

من القوم الرسول الله منهم ❖❖❖

وبالفعل وما يتصل به في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ❖❖❖ **ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل**
 ... فليس من باب وصلها بالمشقة، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
 "الذي" لكثرة الاستعمال^(٤).

(١) شرح الرضي على الكافية (١١/٣).

(٢) رصف المباني ص(١٦٢).

(٣) لم أقف على قائله، وتمامه: لهم دانت رقاب بني معد.

(٤) الشاهد فيه وصل "أل" الموصولة بالجملة الاسمية، وهو شاذ، والبيت من شواهد شرح التسهيل (٢٠٢/١)

والجني الداني (٢٢٣)، والمساعد (١٥٠/١)، والعيني (٤٧٧/١)، والأشموني (١٧٣/١)، والهمع (٢٧٨/١).

(٥) ينظر: الأزهري ص(٣٠١).

وقال أبوحيان في الشواهد التي ورد فيها وصل "أل" بالفعل أو الظرف أو المبتدأ أو الخبر قال^(١): (وقيل: ما ورد من ذلك أصله الذي فحذف إحدى اللامين و"ذي" ضرورة وبقي منه "أل" وشذ وصلها بالظرف في قوله^(٢):

من لا يزال شاكراً على المعه^(٣)

ويجوز أن يكون أصله "الذي" فحذف إحدى اللامين و"ذي" وبقي "أل□□" "ومعه" صلة "الذي"، والمبتدأ والخبر في قوله:

من القوم الرسول الله منهم ❖❖❖

أي: على الذي معه، والذين رسول الله منهم، وقيل: هي زائدة في "الرسول".

فهذه الآراء والنصوص تدل على أن القول بأن "أل" مقطوعة من "الذي" له نصيب وافر من الصحة.

الثالث: أنها موصولة حرة، وهو مذهب المازني في أحد قوليه^(٤)، ورد عليه^(٥) بأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وبعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه. وأجاب المازني^(٦) بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر تقديره: قد أفلح الرجل المتقي ربه. ورد بأن لحذف الموصوف مواضع^(٧) لا

(١) الارتشاف (٢/١٠١٤).

(٢) لم أقف على قائله، وبعده: فهو حر بعبشة ذات سعة.

(٣) الشاهد فيه دخول "أل" الموصولة على الظرف وهو شاذ، والبيت من شواهد شرح التسهيل (١/٢٠٣) والمغني ص٧٢، وشفاء العليل (١/٢٣٠)، وتعليق الفرائد (٢/٢٢١)، والمهم (١/٢٧٨).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧٨)، وتعليق الفرائد (٢/٢١٣)، والارتشاف (٢/١٠١٣)، والأشموني (١/١٦٤) والتصريح (١/١٣٧)، والمهم (١/٢٧٥).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد (٢/٢١٤)، والتصريح (١/١٣٧)، والأشموني (١/١٦٤).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/١٢)، والتصريح (١/١٣٧).

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧٩)، والتصريح (١/١٣٧)، والأشموني (١/١٦٤). والمواضع التي يحذف فيها الموصوف هي: أن يكون النعت صالحاً لمباشرة العامل، ويكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بـ "من" أو "في" نحو: "أن اعمل سابغات" أي دروعاً، و"منا ظعن ومنا أقام" أي: فريق، و"فينا سلم وفينا هلك" ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/١٦٥).

يحذف في غيرها إلا في ضرورة وليس هذا منها^(١).

الرابع: أنها حرف تعريف، يقول الزجاجي في الكلام على الألف واللام^(٢): (والوجه الثاني أن تدخل لتعريف هذه الأسماء المشتقة من الأفعال لا بتأويل "الذي"، ولكن كما تعرّف أسماء الأجناس نحو: "الرجل" و"الفرس" فتقول: "الضارب" و"القائم"، تريد به التعريف لا معنى: "الذي" ، واستدل المازني لهذا الرأي فقال^(٣): (والدليل على صحة هذا التأويل أنك تقول: "نعم الضارب" و"نعم القائم"، وغير جائز أن تقول: "نعم الذي عندك"؛ لأن "نعم" و"بئس" لا يدخلان على الذي وأخواتها^(٤)، ودخولها على "القائم" و"الضارب" يدل على أن الألف واللام فيها ليست بمعنى الذي، وهذا الرأي -أنها حرف تعريف- هو مذهب الأخفش^(٥). وهو القول الثاني للمازني^(٦) وبه قال ابن يعيش^(٧) والشلوبين^(٨) وحجتهم أن العامل يتخطاها نحو

(١) ينظر في المواضع: الحاشية رقم ٦. قال الصبان في حاشيته (١٦٥/١) (قد يقال: هو من الأول؛ لأن النعت صالح لمباشرة العامل).

(٢) اللامات للزجاجي ص(٤٠).

(٣) اللامات للزجاجي ص(٤٠) حيث نسبه للمازني.

(٤) هذا المنع مذهب الكوفيين وكثير من البصريين. ينظر الهمع (٢٤/٣)، وقال الصبان في حاشيته (٢٢/٣) (وهو القياس لأن كل ما كان فاعلاً لـ"نعم" و"بئس" وكان فيه "أل" كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه، و"الذي" ليس كذلك)، وفضل ابن مالك في شرح التسهيل (١١/٣) فقال: (ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع، وهذا مذهب المبرد والفارسي وهو الصحيح).

(٥) ينظر: المفصل (٣٦/٢)، والارتشاف (١٠١٣/٢)، وتعليق الفرائد (٢١٢/٢)، والأشمونى (١٦٤/١)، والتصريح (١٣٧/١)، والهمع (٢٧٥/٢).

(٦) ينظر الكامل (٥٢/١)، واللامات للزجاجي في ٥٧، وشرح الرضي (١١/٣)، والتصريح (١٣٧/١).

(٧) ينظر: شرح المفصل (١٤٤/٣).

(٨) التوطئة (١٦٩).

الضارب " كما يتخطاها مع الجامد نحو: " جاء الرجل " ، وهو مع الجامد معرفة اتفاقاً فتكون مع المشتق كذلك^(١).

يقول ابن يعيش موضعاً هذه الحجة^(٢): (والصواب الأول - أنها حرف حرف - إذ لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب؛ ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: " جاءني الضارب " يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تشية أو عطف الألف واللام واسم الفاعل، وإذا قلت " ضربت الكاتب " يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز؛ لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلت: " مررت بالضارب " يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال).

ويقول الشلويين^(٣): (الدليل على أنها حرف قولك: جاء القائم فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق "قائم" البناء؛ لأنه على هذا التقرير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول).

ويقول ابن عصفور^(٤): (واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الإعراب، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالقائم فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها).

وقال الدماميني^(٥): (واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: " مررت بالضارب " فالمجرور " ضارب " ولا موضع لـ

(١) ينظر الأشموني (١٦٥/١)، والتصريح (١٣٧/١)، والهمع (٢٧٥/٢).

(٢) شرح المفصل (١٤٤/٣).

(٣) التوطئة (١٦٩).

(٤) شرح الجمل (١٧٩/١).

(٥) تعليق الفرائد (٢١٤/٢).

"□أل" ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب).

وأجيب عن هذه الحجة^(١) بأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في "الذي"، وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الإعراب^(٢).

ولأنها - أل - جاءت على صورة الحرف فقد نقل الإعراب إلى ما بعدها^(٣)، يقول الرضي^(٤): (وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في "إلا" الكائنة بمعنى "غير" على ما مر في باب الاستثناء فقلت: "جاءني الضارب" و"رأيت الضارب" و"مررت بالضارب"، ورد ابن مالك على الشلوبين فقال^(٥): (مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، ولأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع)، وتعقب الدماميني كلام ابن مالك فقال^(٦): (كذا قال وفيه نظر؛ لأن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه المقصود، وإنما جيء بالصلة لتوضحه والدليل عليه ظهور كل الإعراب في أي الموصولة نحو "جاءني أيهم ضربته" وكذا في "اللدان" و"اللتان" فيمن قال بإعرابها و"□واللذون" على لغة).

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧٩)، وتعليق الفرائد (٢/٢١٤)، والتصريح (١/١٣٧).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧٩).

(٣) ينظر التصريح (١/١٣٧).

(٤) ينظر: شرح الرضي (٣/١٤).

(٥) شرح التسهيل (١/٢٠٣).

(٦) تعليق الفرائد (٢/٢١٥).

وأجيب عن قولهم إنها حرف تعريف بدخولها على ما لا تدخل عليه "أل" المعرفة^(١) كدخولها على الفعل كما في قول الشاعر: الترضى حكومته^(٢)، وكدخولها على الظرف في قول الشاعر: "على المعه"^(٣) أي: الذي معه، وكدخولها على الجملة الاسمية في قول الشاعر: من القوم الرسول الله منهم^(٤)، أي الذين رسول الله منهم. وكدخولها على الجملة الفعلية في قول الشاعر^(٥):

يقول الخنأ وأبغض العُجم ناطقاً ❖❖❖ إلى ربنا صوت الحمار اليُجدع^(٦)

والتقدير: الحمار الذي يجدع.

قال ابن مالك^(٧): (قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل، ذي الماضي، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إذ لا ثالث).

وقال الدماميني^(٨): (ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل الفعل وقد دخلت).

استعرضت شواهد النحويين القرآنية التي مثلوا بها لـ "أل" الموصولة، وجمعتها فوجدت أنها اثنا عشر شاهداً تقريباً، وهي

الفصل الثالث: "أل" الموصولة عند التطبيق

(١) ينظر: تعليق الفرائد (٢/٢١٤)، والهمع (٢/٢٧٥).

(٢) سبق ذكره وتخريجه ص ٢٣٤.

(٣) سبق ذكره وتخريجه ص ٢٣٧.

(٤) سبق ذكره وتخريجه ص ٢٣٦.

(٥) هو ذو الخرق الطهوي واسمه دينار بن هلال، شاعر جاهلي، ينظر: نوادر أبي زيد ص ٦٧.

(٦) والشاهد فيه دخول "أل" على الجملة الفعلية "يُجدع" وهو من شواهد شرح المفصل (٣/١٤٤)، والإنصاف

(٢/٥٢٢)، وشرح التسهيل (١/٢٠١)، وتذكرة النحاة ص ٣٧، وتعليق الفرائد (٢/٢١٧)، والخزانة (٥/٤٨٢).

(٧) شرح التسهيل (١/٢٠٣).

(٨) تعليق الفرائد (٢/٢١٤).

كالتالي:

- ١ - قوله تعالى^(١): ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
- ٢ - قوله تعالى^(٢): ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
- ٣ - قوله تعالى^(٣): ﴿وَشَرُّهُ بِشْرَبٍ بِحَسْرِ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾
- ٤ - قوله تعالى^(٤): ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾
- ٥ - قوله تعالى^(٥): ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾
- ٦ - قوله تعالى^(٦): ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾
- ٧ - قوله تعالى^(٧): ﴿فَأَخْرَجَ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّصِيحِينَ﴾
- ٨ - قوله تعالى^(٨): ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ❖ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ❖ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾
- ٩ - قوله تعالى^(٩): ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا يَضَعُفَ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾

(١) سورة الفاتحة من الآية ٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٣) سورة يوسف من الآية ٢٠.

(٤) سورة الحج من الآية ٥٣.

(٥) سورة المؤمنون من الآية ١.

(٦) سورة الشعراء من الآية ١٦٨.

(٧) سورة القصص من الآية ٢٠.

(٨) سورة الطور الآيات ٤، ٥، ٦.

(٩) سورة الحديد الآية ١٨.

١٠ - قوله تعالى^(١): ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ♦ فَأُتِرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾.

وقد تتبعت أقوال المعريين والمفسرين لكي أقف على إعرابهم لهذه الشواهد إعراباً تطبيقياً، لا وصفيّاً نظرياً، وقد رجعت في هذه الشواهد إلى مراجع كثيرة لعلني أجد ما يشفي النفس في إعراب "أل" الموصولة وصلتها، ولكنني لم أقف على شيء ذي بال، ووجدت أن العلماء انقسموا عند المرور بتلك الشواهد إلى قسمين:

قسم مسّ بعضها مسّاً خفيفاً فأشار إلى أنها موصولة فقط ولكن لم يعربها هي وصلتها إعراباً مفصلاً، وقسم أهمل ذكرها بالكلية وانشغل بغير "أل" في الآية. وكل ما وجدته عند من تعرض لـ "أل" هو ما يلي:

عند قوله تعالى^(٢): ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال أبو حيان^(٣):
 (□) وجعل الإِنعام في صلة "الذين" والغضب في صلة "أل"؛ لأن صلة "الذين" تكون فعلاً فيتعين زمانه، وصلة "أل" تكون اسماً فينبهم زمانه).
 وقال السمين^(٤): (و "أل" فيه موصولة والتقدير: غير الذين غضب عليهم، والصحيح في "أل" الموصولة أنها اسم لا حرف).

وعند قوله تعالى^(٥): ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ اكتفى العكبري^(٦) بقوله: ("وعلى المولود" الألف واللام بمعنى "الذي").

(١) سورة العاديات الآيتان ٣ و٤.

(٢) سورة الفاتحة من الآية ٦.

(٣) البحر المحيط (١٥١/١).

(٤) الدر المصون (٧١/١).

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٦) التبيان ٧٨.

كلامهم على "أل" تبعاً لا قصداً.

قال الباقولي^(١): (وإن شئت كان " وأقرضوا " عطفاً على ما في صلة اللام على تقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا)، وقال العكبري^(٢): (□) "وأقرضوا الله" فيه وجهان، أحدهما: هو معترض بين اسم إن وخبرها وهو " يضاعف لهم "؛ وإنما قيل ذلك لئلا يعطف الماضي على اسم الفاعل. والثاني: أنه معطوف؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي. أي: إن الذين تصدقوا (□). وتبعه الزمخشري^(٣) وأبو حيان^(٤) في الوجه الثاني.

قال السمين^(٥) محرراً هذه المسألة ومضغماً مسألة العطف: (وقوله: "□" وأقرضوا " فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوف على اسم الفاعل في "□" المصدقين؛ لأنه لما وقع صلة لـ "أل" حل محل الفعل فكأنه قيل: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، وعليه جمهور المعريين^(٦) وإليه ذهب الفارسي^(٧) والزمخشري^(٨) وأبو البقاء^(٩) وهو فاسد؛ لأنه يلزم الفصل بين أبعاض الصلة الصلة بأجنبي ألا ترى أن " المصدقات " عطف على " المصدقين " قبل تمام الصلة ولا يجوز أن يكون عطفاً على " المصدقات " لتغاير الضمائر تذكيراً وتأنيثاً. الثاني: أنه معترض بين اسم " إن " وخبرها وهو " يضاعف ".

(١) كشف المشكلات (١٣٢٤/٢).

(٢) التبيان (٣٦٥).

(٣) الكشاف (٤٦٠/٣).

(٤) البحر المحيط (٢٢٢/٨).

(٥) الدر المصون (٢٤٨/١٠).

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٤٨٣/١٨).

(٧) في الحجة للقراء السبعة (٢٧٥/٦).

(٨) في الكشاف (٤٦٠/٤).

(٩) التبيان (٣٦٥).

الثالث: أنه صلة لموصول محذوف لدلالة الأول عليه، كأنه قيل: والذين أقرضوا). والشاهد في هذه الآية كالشاهد في قوله تعالى^(١): ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ فقد تكرر كلامهم السابق في هذه المسألة^(٢) عند هذه الآية.

قال الزمخشري^(٣): (فإن قلت: علام عطف "فأثرن" قلت: على الفعل الذي وضع اسم الفاعل موضعه؛ لأن المعنى واللاتي عدون). وقال أبو حيان^(٤): ("فأثرن" معطوف على اسم الفاعل الذي هو صلة "أل"؛ لأنه في معنى الفعل إذ تقديره: فاللاتي عدون فأغرن فأثرن به). ومن هذه النقول كلاً تبين لي ما يلي:

- ١ - أن الوصف المقترن بـ "أل" التي يرون أنها موصولة كثير جداً في القرآن الكريم ولعلها تحصى بمئات الأمثلة، ومع ذلك فلم يصرحوا بأن "أل" اسم موصول إلا في النزر اليسير منها.
- ٢ - أن الآيات التي تكلموا فيها - على قلتها - كان كلامهم فيها مجرد إشارة إلى أن "أل" موصولة من غير تطبيق للإعراب ذلك التطبيق المبني على ما وصفه النحويون في الفصل السابق^(٥)، إضافة إلى أن ما ذكره النحويون في إعرابها قاصراً أيضاً؛ لأنهم ذكروا إعراب "أل" دون صلتها.

وكل ما ذكره المعربون والمفسرون في هذه المسألة لا يعدو أن يكون:

(١) سورة العاديات الآية ٤، ٣.

(٢) راجع أقوالهم عند قوله تعالى "إن المصدقين والمصدقات" السابق ص ٢٤٥.

(٣) الكشاف (٤/٧٨٠).

(٤) البحر المحيط (٨/٥٠١).

(٥) ينظر ص ٢٣٤.

إشارة أو نصاً على أنّ "أل" موصولة، أما أن يجروا إعراباً تطبيقياً لـ "أل" ثم لصلتها فلم يحصل ذلك من أحد منهم. أما قولهم: إنها موصولة فليس إعراباً؛ لأن الموصول قد يكون فاعلاً أو مفعولاً أو صفة أو غيرها، ثم ما علامة الرفع أو النصب أو الجر حينئذ، ثم ما إعراب الوصف الذي بعدها، فهذا الإعراب المفصل هو ما كنت أطمح إليه وأبحث عنه من مدة ليست باليسيرة.

الفصل الرابع: المبحث الأول: الإشكال بين التنظير والإشكال بين التنظير والتطبيق.

تقدم كلام النحويين^(١) في "أل" التي في نحو "الضارب" و"المضروب"، وتقدم أن مذهب الجمهور هو أن "أل" فيها اسم موصول، والوصف صلته^(٢)، ويتضح موطن الإشكال - على مذهب الجمهور - عند الإعراب؛ وذلك أن قولك: "جاء القائم" على جعل "أل" اسماً يكون قد اجتمع اسمان كل منهما يحتاج إلى إعراب، وهما: "أل" والوصف "قائم" ولو جعلت الإعراب لـ "أل" لأدى إلى بقاء الوصف بعدها بلا إعراب وذلك محال؛ لأن صلته اسم مفرد والأسماء المفردة يدخلها الإعراب^(٣).

ولو جعلت الإعراب لـ "قائم" لبقيت "أل" بلا إعراب، والرفع الظاهر في قولك: "القائم" يدل على أن الإعراب جعل لـ "قائم" حيث أعربت فاعلاً، ولكن كيف تعرب "أل" حينئذ. ولهذا الإشكال قال الشلوبين^(٤): (لو كانت اسماً [يعني أل] لكانت فاعلاً، واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهملة؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول). وقال ابن عصفور^(٥): (واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من

(١) ينظر ص ٢٣٤.

(٢) ينظر ص ٢٣٤.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (١/١٧٩).

(٤) التوطئة (١٦٩).

(٥) شرح الجمل (١/١٧٩).

الإعراب ألا ترى أنك إذا قلت: " مررت بالقائم " فالإعراب إنما هو في الاسم الذي بعدها).

وقال الدماميني^(١): ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب).
ولهذا الإشكال فإن المعربين والمفسرين لم يتعرضوا للتفصيل في الإعراب^(٢) مع أن القرآن الكريم مليء بالشواهد التي وصلت فيها "أل" بالوصف ومع ذلك اكتفوا بذكر شواهد قليلة جداً كما مر^(٣) ولم يفصلوا فيما ذكروه بل اكتفوا بالإشارة أو التصريح بأن "أل" اسم موصول فقط.

أما الدخول في تفاصيل هذا الإعراب فلم أجده عن أحد منهم، مما يدل على تحقق هذا الإشكال عند التطبيق.

المبحث الثاني: حل الإشكال الإعرابي.

تقدم في المبحث السابق^(٤) أن الإشكال في جعل "أل" موصولة إنما هو في الإعراب، وذلك أن قولك: " جاء القائم " يحتاج فيه الفعل " جاء " إلى فاعل واحد، وقد اجتمع بعد الفعل اسمان كل منهما صالح أن يكون هو الفاعل، وكل منهما اسم مفرد يحتاج إلى إعراب، فإن جعلت "أل" فاعلاً بقيت "قائم" بلا إعراب وكذلك إن جعلت "قائم" هو الفاعل بقيت "أل" بلا إعراب، هذا هو موطن الإشكال.

وقد تنبه النحويون لهذا الإشكال وانقسموا في حله إلى فريقين، لكل فريق حل: **الفريق الأول**: هم الجمهور^(٥) الذين أجابوا عن هذا الإشكال بأن

(١) تعليق الفرائد (٢/٢١٤).

(٢) ينظر ص ٢٤٢ و ٢٤٦.

(٣) ينظر ص ٢٤٦.

(٤) ينظر ص ٢٤٧.

(٥) ينظر مذهبه ص ٢٣٤.

بأن "أل" لما كانت على صورة الحرف نقل الإعراب إلى الوصف الذي بعدها، لكن هذا حل مشكل وتعليل عليل؛ لأن مجيئها على صورة الحرف يعفيها من الإعراب لفظاً أي: يعفيها من ظهور علامة الإعراب، فلتعرب إذاً وليكن إعرابها محلياً. وبهذا يتبين أن مجيء "أل" على صورة الحرف لا يسوغ إهمال إعرابها بالكلية كما فعلوا، ألا ترى أن كل اسم استحق الإعراب ومنع من ظهور علامة إعرابه مانع فإنه يعرب إعراباً تقديرياً أو محلياً، ففرق بين الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر والجزم^(١) وعلامة الإعراب سواء كانت أصلية^(٢) كالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض وحذف الحركة للجزم، أو كانت العلامة فرعية نائبة عن الأصلية^(٣).

ولهذا نجد أن الأسماء المبنية، أي: التي أشبهت الحرف شبيهاً قوياً قرّبها من الحروف قد أُعطيت حكم الحرف وهو البناء^(٤) والأمثلة على ذلك كثيرة، وأظهر الأمثلة على ذلك أخوات "أل" ومنها "الذي"، فإذا قلت: جاء الذي هو مجتهد فإن "الذي" موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل، وكذلك: رأيت من قام "فإن" من "مفعول به مبني على السكون في محل نصب مفعول به، ولم يقل أحد إن "من" الموصولة لما أشبهت الحرف في الافتقار^(٥)، أو لما كانت على صورة الحرف "من" تُرك إعرابها

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٠٢/١) و (١٠٤)، وشرح التسهيل (٣٣/١)، وشرح اللوحة البدرية

(٢٣٦/١)، والأشموني (٥٣/١ و ٧٥)، والأشباه والنظائر (١٧٣/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٤٠/١)، وأوضح المسالك (٣٩/١)، والتصريح (٦١/١)

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٤١/١)، والتصريح (٦١/١)، والأشموني (٧٦/١).

(٤) لأن الاسم قد يشبه الحرف فيبنى، وأنواع الشبه أربعة: الشبه الوضعي والشبه المعنوي والشبه الاستعمالي، والشبه الافتقاري * ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١٠٥/١)، وشرح التسهيل (٣٧/١)، وأوضح المسالك

(٣٢/١)، والتصريح (٤٧/١)، والأشموني (٥٦/١).

(٥) ينظر الحاشية رقم ٤.

بالكلية، أو نقل إعرابها إلى غيرها، بل قالوا: تبنى على السكون وتبقى مستحقة الإعراب محلاً، فلم لم يقولوا في "جاء القائم" إن "أل" مبنية على السكون في محل رفع فاعل؟ كما فعلوا في "من" الموصولة.

ما المانع من ذلك؟ لعلّ السبب في ذلك هو الوقوع في الإشكال الذي نحن بصدده، وهو أنهم لو قالوا ذلك فجعلوا الإعراب لـ "أل" محلاً لوقعوا في إشكال أكبر وهو الإشكال في إعراب الوصف "قائم" فلذا قالوا: "نقل الإعراب إلى ما بعدها" تخلصاً من هذا الإشكال الظاهر.

الفريق الثاني: رأى أن حل الإشكال هو أن تكون "أل" الداخلة على الوصف كما في "الضارب" و"المضروب" ليست اسماً موصولاً وإنما هي معرفة وهو مذهب الأخفش والمازني وإليه ذهب ابن يعيش والشلوبين^(١) وإلى هذا الرأي أميل وبه أقول للأسباب التالية:

الأول: أن القول بأن "أل" اسم موصول ليس قولاً مجمعاً عليه، بل المسألة فيها خلاف طويل^(٢) فهذا الرأي ليس مقطوعاً به وبالتالي فإنه ليس ملزماً.

الثاني: أن النحويين قسّموا "أل" الموصولة بتقسيمات "أل" المعرفة نفسها، يقول المالقي^(٣): (ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه، كقولك: "هذا الضارب" و"يا أيها الضارب" و"أنت الضارب" و"أنا الضارب" وأن تكونا للعهد نحو: "رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت" وأن تكونا للجنس كقولك: "ضُرَّ الفاسق" و"نفع العالم" و"أعجب الحسن" وهذا التوافق في التقسيم يقرب القول بأنها

(١) ينظر مذهبهم ص ٢٣٨.

(٢) سبق التفصيل فيه ص ٢٣٤.

(٣) رصف المباني ص ١٦٣.

هي المعرفة.

الثالث: نصّ النحويون على أن محل الخلاف في "أل" إنما هو في ما إذا كانت غير عهدية أما العهدية فهي معرفة اتفاقاً نحو: "جاءني محسن فأكرمت المحسن"، يقول الدماميني^(١): (وهذا الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: "جاء الضارب فأكرمت الضارب" فلا كلام في حرفيتها)، ويقول الخضري^(٢): (محل الخلاف حيث لا عهد وإلا فمعرفة اتفاقاً كـ "جاءني محسن فأكرمت المحسن") فإذا اتفقوا على هذا الاستثناء فما المانع من أن يُعمَّ بقية الأنواع، ولا شك أن هذا الاستثناء يقوي مذهب من جعلها معرفة.

الرابع: أن كثيراً من العلماء^(٣) نصُّوا على جواز كون "أل" الداخلة على الوصف حرف تعريف معللين هذا المذهب ومدللين له^(٤). فليس بدعاً من القول أن يقال به، فالأمر واسع ولا ينبغي أن يغلط من أخذ به.

الخامس: ذكر النحويون أن "أل" الموصولة موافقة لـ "أل" المعرفة لفظاً ومعنى، يقول الدماميني^(٥): (إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط؛ لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو "الرجل" لفظاً ومعنى: أما لفظاً فواضح، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية).

السادس: أن أقوى أدلتهم التي استدلوها بها على جعل "أل" اسماً

(١) تعليق الفرائد (٢١٣/٢) ونسبه للرضي ولم أجده في شرح الكافية في الكلام على "أل" الموصولة.

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (٧٤/١)، ونسبه للرضي.

(٣) ينظر رأيهم صفحة ص٢٣٨.

(٤) ينظر التفصيل في ذلك ص٢٣٨ و٢٣٩.

(٥) تعليق الفرائد (٢١٥/٢) ونسبه إلى ابن الحاجب وهو في شرح الكافية للرضي (١٣/٢).

موصولاً قد تطرق إليه الاحتمال، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ وبيان ذلك أن القائلين بأنها اسم موصول تمسكوا بدخولها على الفعل وجعلوه من أقوى أدلتهم، قال ابن مالك^(١): (واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل واستدلالة قوي)، وقال ابن هشام^(٢): (وربما وصلت بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف) ومرادهم أن دخول "أل" على الفعل يقطع بأنها ليست معرفة؛ لأن المعرفة مختصة بالاسم^(٣) فلم يبق إلا أن تكون موصولة.

وما قالوه فيه نظر فإن دخول "أل" على الفعل كما في "الترضى حكومته"^(٤) ودخولها على الظرف في قوله: "على المعه"^(٥) ودخولها على الجملة الاسمية في "من القوم الرسول الله"^(٦) ونحوها ليس كدخولها على الوصف في نحو: "الضارب" و"المضروب" والفرق بينهما ظاهر، وذلك لأننا لو جعلنا "أل" في الداخلة على الفعل، والظرف، والجملة الاسمية، لو جعلناها موصولة في هذا ونحوه لصح، ولما ترتب عليه إشكال؛ لأن ما بعد "أل" في هذه الأمثلة صالح لأن يكون صلة للموصولة لا محل لها من الإعراب فينتفي الإشكال الإعرابي حينئذ؛ لأن تقدير "الترضى" أي: الذي ترضى حكومته فـ "أل" اسم موصول، وجملة "ترضى حكومته" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وكذلك "على المعه" فالتقدير: على

(١) شرح التسهيل (٢٠١/١).

(٢) المغني ص (٧١).

(٣) ينظر: الأشموني (١٦٥/١).

(٤) سبق ص ٢٣٤.

(٥) سبق ص ٢٣٧.

(٦) سبق ص ٢٣٦.

الذي معه، فإن " معه " ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة لـ: أل " لا محل لها من الإعراب. وكذلك " من القوم الرسول الله منهم " أي: من القوم الذين رسول الله منهم " فـ " رسول الله منهم " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فأين هذا من " جاء القائم " أو " جاء المضروب " فإن " قائم " و " مضروب " وإن كان صلة لـ " أل " فإنهما يحتاجان إلى إعراب فلا يصح أن نقول: " قائم " و " مضروب " صلة الموصول لا محل لها من الإعراب؛ لأنهما اسمان مفردان والاسم المفرد يحتاج إلى إعراب سواء كان لفظياً، أو محلياً، أو تقديرياً، هذا هو الفرق بين مدخول " أل " الفعل ونحوه، أو الوصف.

وعلى ذلك فإن ما استدلووا به لا يصلح دليلاً؛ لأننا لا نعترض على جعل " أل " الداخلة على الفعل موصولة وإنما نعترض على أن يستدل به على أن الداخلة على الوصف موصولة أيضاً، لأن الإشكال الإعرابي إنما هو في الثاني - دخولها على الوصف - لاجتماع اسمين كل منهما يحتاج إلى إعراب، بخلاف دخولها على الفعل ونحوه فإن الجملة بعدها لا تحتاج إلى إعراب؛ لأنها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب كما هو شأن صلة الأسماء الموصولة غير " أل " فكيف يستدل بهذا على ذلك؟!

السابع: أنه يلزم على جعل " أل " الداخلة على الوصف موصولة أن يتخطى الإعراب " أل " ^(١) والقول بذلك لا موجب له ولا عذر في ارتكابه، وما هو إلا مخرج من الإشكال المذكور، وبيان ذلك أن علة التخطي عندهم أنها جاءت على صورة الحرف ^(٢) وهذا ليس بعذر؛ لأن مجيئها على صورة الحرف وإن أعفاها من الإعراب اللفظي إلا أنه يمكن فيها أن تُعرب

(١) ينظر ص ٢٤٠.

(٢) ينظر رأيهم ص ٢٤٠.

إعراباً محلياً فيلزمهم الأخذ به، إلا أنهم قالوا بالتخطي للتخلص. مع أن في رأي العلماء الذين قالوا بأنها معرفة غنية، وحلاً، ومخرجاً سليماً، صناعةً ومعنى.

الثامن: أننا وجدنا أختها وهي: "أي" ^(١) الموصولة قد أعربت ^(٢)، وإن بُنيت فقد أعطيت إعراباً للمحل ولم يقولوا بنقل الإعراب إلى ما بعدها مع أن كلاً منهما على صورة الحرف! كما أن حق الإعراب أن يكون على الموصول نفسه، يقول الرضي ^(٣): (اعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه، والدليل ظهور الإعراب في "أي" الموصولة نحو "جاءني أيهم ضربته، و"رأيت أيهم ضربته"، و"مررت بأيهم ضربته").

التاسع: ذكر النحويون أن صلة "أل" لها محل من الإعراب حتى لو دخلت على الفعل، يقول الدماميني ^(٤): (وقد ظهر لي هنا شيء آخر وهو استدراك على النحاة وذلك أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة "أل" وصلة غيرها: فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً... وأما صلة "أل" حيث توصل بالفعل... فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، ويكون محلها

(١) ينظر: التصريح (٥٣/١)، والأشموني (٦١/١).

(٢) "أي" لها أربعة أحوال: ١ - أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو "يعجبني أيهم هو قائم". ٢ - أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو "يعجبني أي قائم"، ٣ - أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو "يعجبني أي هو قائم" وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة. ٤ - أن تضاف ويحذف صدر صلتها نحو "يعجبني أيهم قائم" وفي هذه الحالة تبني على الضم. ينظر: نتائج الفكر (١٩٨/١٩٧)، وشرح بن عقيل (١٥٣/١)، والتصريح (٥٣/١)، والأشموني (٦١/١).

(٣) شرح الكافية (١٦/٣).

(٤) تعليق الفرائد (٢١٩/٢).

بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجزم). فإذا كانت صلة "أل" وهي فعل مضارع لها محل، فإن صلة "أل" إذا كان وصفاً فأعرابها من باب أولى.

العاشر: ذكر النحويون أن الألف واللام في "الذي" و "التي" للتعريف مثل الألف واللام التي في "الرجل" و "الغلام"، يقول ابن يعيش^(١): (وأما الألف واللام في "الذي" و "التي" وتشبيتهما وجمعهما فذهب قوم إلى أنها زائدة للتعريف على حدّها في "الرجل" و "الغلام": لأنهما معارف والألف واللام معرّفان، فكان إفادة التعريف بها).

الحادي عشر: أن من أدلتهم التي اعتدوا بها أيضاً، عطف الفعل الصريح على اسم الفاعل المتصل بـ "أل"^(٢) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿فَالْمُعِيرَاتِ صُبْحًا﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا^(٤) ولا دليل فيما استدلوا به؛ لأن الذي سوغ هذا العطف هو ما في اسم الفاعل من معنى الفعل لا "أل" بدليل العطف في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾^(٥) فلا وجود لـ "أل" هنا، فالعطف إنما هو حملاً على معنى "فالق"^(٦)؛ وذلك لما فيها من معنى الفعل^(٧)، إضافة إلى أن

(١) شرح المفصل (١٤٠/٣).

(٢) ينظر ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٣) سورة الحديد (١٨).

(٤) سورة الضحى ٣ و ٤.

(٥) سورة الأنعام (٩٦).

(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣/٣٦٢ و ٣٦٣)، وتفسير الرازي (١٣/٩٩)، وروح المعاني (٧/٢٣٢).

(٧) قال ابن مالك في ألفيته: (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) ومنه قوله تعالى: (أولم يرو إلى الطير فوقهم

صافات ويقبضن) الملك (١٩)، فعطف "يقبضن" وهو مضارع على "صافات": لأنها في معنى: يصفن. ينظر:

شرح الأشموني (٣/٩١/٩٢)، والتصريح (٢/١٥٢)، والهمع (٣/١٩١).

أن السمين الحلبي قد ضعف مسألة العطف على اسم الفاعل المقترن بـ "أل" فقال^(١): (وهو فاسد؛ لأنه يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي)، ثم ذكر وجهين آخرين^(٢) فلا دليل إذاً فيما قالوه؛ لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

الثاني عشر: أن "نعم" و"بئس" لا يدخلان على "الذي" وأخواتها، ودخولها على "أل" في نحو "نعم الضارب" و"نعم القائم" يدل على أنها ليست موصولة بل هي المعرفة^(٣).

الثالث عشر: إضافة إلى ما سبق من أدلة فإنك لو سألت أحداً فقلت: "رجل" و"قائم" معرفتان أم نكرتان؟ لقال: هما نكرتان، فلو قلت: اجعلهما معرفتين، سيقول: "الرجل" و"القائم" فهل يكون مخطئاً إذاً ماذا صنعت "أل"؟ ولم نتكلف وجهاً يوقع في إشكال لا حاجة إليه.

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث وأعانني على **الخاتمة** إنجازها وأظهر لي نتائجها، ولعلي أذكر هنا أهم النتائج المستقاة من معايشة هذا البحث في النقاط التالية:

- ١ - أن "أل" الداخلة على الوصف، كالضارب والمضروب مختلف فيها بين النحويين، وإن كان الجمهور على أنها اسم موصول.
- ٢ - أن القول بمذهب الجمهور يوقع في إشكال إعرابي ومنشأ هذا الإشكال إنما هو من اجتماع اسمين كل منهما يحتاج إلى إعراب وهما: "أل" وصلتها، فإن أعربت "أل" بقيت الصلة بلا إعراب، وإن

(١) ينظر الدر المصون (١٠/٢٤٨).

(٢) ينظر الدر المصون (١٠/٢٤٨ و٢٤٩).

(٣) راجع ص ٢٣٨.

جعلت الإعراب للصلة بقيت "أل" بلا إعراب

٣ - أن جواب الجمهور عن هذا الإشكال - بأن "أل" لما كانت على صورة الحرف نُقل الإعراب إلى الوصف الذي بعدها - غير مقبول؛ لأن مجيئها على صورة الحرف يعفيها من الإعراب لفظاً، أي: من ظهور علامة الإعراب ولكن لا يعفيها من أن يكون لها محل من الإعراب. أما منعها من الإعراب بالكلية: لفظاً ومحلاً ففيه نظر.

٤ - أن المخرج السليم من هذا الإشكال الإعرابي هو الأخذ برأي النحويين الذين جعلوا "أل" الداخلة على الوصف معرفة لا موصولة .

٥ - أن الجمهور حكموا على "أل" هذه بأنها موصولة بسبب دخولها على الفعل، قالوا: لو كانت معرفة لما دخلت على الفعل، ويظهر من ذلك الخلط وعدم التفريق بين دخولها على صلة لا محل لها من الإعراب، فلا إشكال في موصوليتها، ودخولها على صلة تحتاج إلى الإعراب فيقع الإشكال في الإعراب.

٦ - أن القرآن الكريم مليء بالشواهد التي وصلت فيها "أل" بالوصف، لكن المعريين والمفسرين لم يتعرضوا إلا للنزح اليسير منها .

٧ - أن المعريين والمفسرين لم يفصلوا في إعراب "أل" وصلتها، واكتفوا بالنص على أنها اسم موصول في بعض المواضع، ولم يقل أحد منهم - فيما أعلم - بالتخطي الذي ذكره النحاة.

٨ - أن "أل" الموصولة تنقسم إلى حضورية وعهدية وجنسية، وهذه الأقسام نفسها هي أقسام "أل" المعرفة.

٩ - أن النحويين اختلفوا في "أل" الداخلة على الوصف، هل تكون موصولة أو لا في حال وقوعها غير عهدية، أما العهدية فاتفقوا على أنها معرفة.

١٠ - أن صلة "أل" اختصت من بين سائر أخواتها بأنها وصف صريح أي: اسم مفرد، فأشبهه مدخولها مدخول "أل" المعرفة. هذه جملة من النتائج التي ظهرت لي من دراسة هذه المسألة، والتي من خلالها قوّيتُ مذهب القائلين بأنها معرفة. أسأل الله العظيم أن ينفع بها، وأن يجعل ما عملته خالصاً لوجهه وقربة إليه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- ❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، مطبعة السعادة.
- ❖ الأهمية في علم الحروف. لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١ هـ.
- ❖ الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦.
- ❖ إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ.
- ❖ إعراب القرآن. المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
- ❖ أمالي ابن الشجري. لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، طبع دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩ هـ.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحيي الدين عبد الحميد، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.
- ❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل. لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة

- الأولى ١٤٢٤ هـ.
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ.
- ❖ البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- ❖ تذكرة النحاة. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٧ هـ.
- ❖ التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية يس الحمصي، دار الفكر، بيروت.
- ❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.
- ❖ تفسير التحرير والتوير. للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
- ❖ تفسير القرآن العظيم. لإسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.
- ❖ التفسير الكبير. للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية،

- القاهرة، الطبعة الثانية.
- ❖ التوطئة. لأبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.
- ❖ جامع البيان في تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ضبط وتوثيق وتخريج صديفي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- ❖ الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٧ هـ.
- ❖ الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- ❖ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. للشيخ محمد الدمياطي الخضري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ.
- ❖ حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مطبوع بهامش شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت.
- ❖ حاشية يس على التصريح. للشيخ يس الحمصي، مطبوع على هامش التصريح، طباعة دار الفكر، بيروت.
- ❖ الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسي تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- ❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ.

- ❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم. تأليف محمد بن عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- ❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق الدكتور إحسان عباس، الكويت - ١٩٦٢ م
- ❖ ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة. جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد، دمشق ١٤٠٢ هـ.
- ❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥.
- ❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لشهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد، وبهامشه حاشية الصبان، دار الفكر، بيروت.
- ❖ شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- ❖ شرح التسهيل. لابن مالك الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الناشر هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.
- ❖ شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، طبعة المكتبة الفيصلية.
- ❖ شرح الرضي على الكافية. لرضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف

- حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس.
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ❖ شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية. لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد ١٣٩٧ هـ.
- ❖ شرح المفصل. لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ❖ شعر طيئ وأخبارها. للدكتورة وفاء السنديوني، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ❖ شفاء العليل في إيضاح التسهيل. لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ❖ العيني = المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لمحمود بن أحمد العيني، بهامش خزانة الأدب للبغداد، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى.
- ❖ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية. لسليمان بن عمر العجلي الشهير بالجمل، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- ❖ الفريد في إعراب القرآن المجيد. للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق الدكتور محمد حسن النمر وزميله، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- ❖ الكافية في النحو. لابن الحاجب، تحقيق الدكتور: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- ❖ الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ❖ الكتاب. لإمام النحاة سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة.

- ❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ.
- ❖ كشف المشكل في النحو. لعلي بن سليمان بن حيدرة اليميني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.
- ❖ اللامات. لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.
- ❖ لباب الإعراب. لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ❖ اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي الدمشقي الحنبلي، تحقيق كل من الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ: علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- ❖ لسان العرب. لابن منظور، دار المعارف.
- ❖ محاسن التأويل. لمحمد جمال الدين القاسمي، ضبطه وصححه محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- ❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشايفي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- ❖ المسائل العضديات. لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٦٨ هـ.
- ❖ معالم التنزيل. لأبي محمد بن الحسين بن مسعود البغوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.
- ❖ معاني الحروف. للرماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة

مصر للطباعة، القاهرة.

- ❖ **المساعد على تسهيل الفوائد.** لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠ هـ.
- ❖ **معاني القرآن.** لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ❖ **معاني القرآن.** لأبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٣ هـ.
- ❖ **معاني القرآن وإعرابه.** لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ❖ **معجم شواهد النحو الشعرية.** للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ❖ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.** وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- ❖ **مغني اللبيب عن كتب الأعراب.** لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٧٩ م.
- ❖ **المفصل في علم اللغة.** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.
- ❖ **المفضليات.** للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت.
- ❖ **المقتضب.** لأبي العباس المبرد، تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- ❖ **المقرب.** لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله

- الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ.
- ❖ نتائج الفكر في النحو. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- ❖ النكت والعيون. لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- ❖ النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ.
- ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي، تحقيق الأستاذ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

